اسكات الصوت الفلسطيني، بعد التزايد المستمر في وعي الرأي العام الاميركي بالنسبة الى القضية الفلسطينية؛ الغاء ارتباط الجالية الفلسطينية في أميركا بـ م.ت.ف. ومنع أي اميركي من الاتصال بها؛ والأخطر، انه يشكل بديلاً من مذكرة كيسنجر الشهيرة المقدمة العام ١٩٧٥، خصوصاً مع تواصل الحديث حول المؤتمر الدولي والمطالبة بضرورة اشتراك م.ت.ف. فيه (من تصريح حسن عبدالرحمن، **المصدر نفسه**).

اوروبا: حالة احباط

تشير المستجدات الاميركية آنفة الذكر، بمجملها، الى مضي واشنطن في تشديد محاولاتها لعدم اتاحة أي سبيل، مهما كان ضيقاً، يمكن ان ينفذ منه الفريق الآخر، المطالب بمؤتمر دولي حقيقي، للوصول الى اتفاق بشأن عقده؛ وربما لأكثر من هذا، من اجل ان تضغط على الجهود المحمومة الجارية حالياً، بغية تقليص، أو لجم، وتيرتها؛ وربما لأكثر وأكثر، من أجل الحصول من الطرف الآخر على تنازلات، لا يبدو ـ استناداً الى المواقف المعلنة ـ انها واردة. اذن، هل يكون الدور الاميركي في مؤتمر جنيف (مورفي ـ بولياكوف)، على الصعيد الاميركي، دوراً يندرج في لعبة «الوقت الضيق، الحرج» الذي يسبق الانتخابات الرئاسية ؟ وهل يمكن ـ آخذين في الاعتبار نتائج التحرك الاوروبي أيضاً ـ عطف جو التفاؤل الغربي على هذا السؤال ؟

الحقيقة، ان نتائج التحرك الاوروبي تعزز الرأي القائل ان احتمالات عقد المؤتمر الدولي ضئيلة، وربما معدومة. فدول مجموعة السوق عندما بدأت تحركها أخذت في الاعتبار، أولاً، ان يكون «بيان بروكسل» أساساً للانطلاق؛ ثم، ثانياً، ان تحركها بالذات نابع من اقتناع بأن فكرة المؤتمر الدولي مسألة ذات أولوية.

وبناء على هذين العنصرين أوفدت رئيسها آنذاك، ليو تنديمانز، في جولة شملت السعودية والاردن ومصر واسرائيل، وكان من المفترض ان يعرّج على تونس للتباحث مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقد عُنونَت هذه الجولة بأنها «لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالنزاع» (**القبس** ، ٣/٦/١٩٨٧). ولكن تنديمانز، بعدما اختتم مباحثاته في الاردن ومصر والسعودية، واجه، في اسرائيل، باباً مغلقاً أوصده في وجهه شامير. فعلى الرغم من المباحثات المستفيضة التي أجراها مع بيرس وشخصيات فلسطينية في الاراضي المحتلة ومع الحاكم العسكري للضفة، أفرايم سنيه، الا ان هذه المباحثات واجهت نهاية «مخيبة للآمال الاوروبية» عندما عرقل شامير كل مساعي ضيفه الأوروبي.

علاوة على ذلك، ان اجتماع تنديمانز مع الحاكم العسكري، سنيه، أوقع الأول في مطبّ سياسي حرج. فقد اعتبر انتهاكاً من قبل رئيس الدبلوماسية البلجيكية لعرف دبلوماسي حاول الاوروبيين الحفاظ عليه طوال السنين الماضية، وأثار جدلاً في وسائل الاعلام المختلفة. وفي هذا الصدد، قام ياسر عرفات بارسال استفسار، عبر القنوات الدبلوماسية، الى تنديمانز لمعرفة الاسباب التي كسرت هذا العرف. وعُلم ان مساعدي تنديمانز أبلغوا الى م.ت.ف. ان «اللقاء قد ' فرض فرضاً ' من قبل البروتوكول الاسرائيلي على تنديمانز... [وانه] لم يكن ضمن رزنامة لقاءات ونشاطات الوزير البلجيكي» (**المصدر نفسه** ، ٢٠/٥/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، ذكرت وسائل الاعلام، أيضاً، ان تنديمانز ناقش مع المسؤولين الاسرائيليين «مشروعاً سرياً يدعو الى انشاء مجلس وصاية دولي يتولّى مسؤولية ادارة الضفة الغربية وغزة من السلطات الاسرائيلية». أوساط مقربة من تنديمانز أقرّت، من ناحية، بأن المشروع هذا نوقش في الخارجية البلجيكية، ونفت، من ناحية أخرى، ان يكون رئيس المجموعة الاوروبية قد ناقشه مع الاسرائيليين، بسبب اقتناع الاوروبيين بأنه «غير قابل للتحقيق على الارض حالياً». غير ان مصادر اوروبية أكدت صحة الواقعة، وذكرت ان النقاش حول المشروع تمّ مع عدد من المسؤولين في اسرائيل، خصوصاً مع الحاكم العسكري سنيه، خلال اللقاء المثير الذي جمع الاثنين في فندق الملك داوود، في القدس المحتلة (**المصدر نفسه**).

بعد فشل المحادثات في اسرائيل، عاد تنديمانز الى بلاده دون ان يتوجه للقاء عرفات. وذكر، في حينه، ان سبب ذلك التصرف هو ضرورة تقديم تقرير الى وزراء خارجية المجموعة الاوروبية، الذين،